انطلاق امتحانات الثانوية العامة للطلبة الفلسطينيين في الخارج

عواصم- وفا- بدأ الطلبة الفلسطينيون في الخارج أمس السبت، تقديم امتحانات الثانوية العامة في عدد من الدول، بينها مصر، وقطر وسلطنة عُمان وأوزبكستان، وكازاخستان، بالتزامن مع انطلاقها داخل فلسطين.

وأفادت وزارة الخارجية، بأن عقد الامتحانات جاء بإشراف مباشر من وزارة التربية والتعليم العالي وبالتنسيق مع سفارات وبعثات دولة فلسطين، ضمن جهود رسمية لضمان حق الطلبة في استكمال مسيرتهم التعليمية أينما وجدوا.

ففي مصر، عقدت الامتحانات في أربعة مدارس حكومية مصرية هي: مدرسة الشهيد كريم يحيى هلال الرسمية المتميزة للغات، ومدرسة عبد العزيز السيد الثانوية، والمدرسة الفنية المتقدمة لتكنولوجيا الصيانة، ومدرسة الملك فهد الثانوية للبنين.

وأكد سفير دولة فلسطين بمصر دياب اللوح، حرص دولة فلسطين قيادة وحكومة على تذليل كافة الصعاب على طلبة فلسطين من أجل إتمام مسيرتهم العلمية.

كما أعرب اللوح عن شكره إلى جمهورية مصر بقيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي والحكومة المصرية ووزارة التربية والتعليم وأجهزة الدولة المصرية العاملة على كافة المستويات والتي لم تتوانَ عن بذل كافة الجهود للتيسير على أبناء شعبنا الفلسطيني، ودفع المسيرة التعليمية والأكاديمية بعد ما تعرض له قطاع التعليم من تدمير وإبادة ممنهجة استهدفت الإنسان والمؤسسات والبنية التعليمية على حد سواء.

وفي قطر، تفقد السفير فايز أبو الرب سير امتحانات الثانوية العامة في مجمع المدارس الفلسطينية بدولة قطر.

وخلال الزيارة، استمع إلى إيجاز حول الاستعدادات والترتيبات المتخذة لضمان سير الامتحانات وفق الأنظمة والتعليمات المعتمدة، قدمه المدير العام للمدارس الفلسطينية علي احمد، ومندوب وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية والمشرفة على عقد امتحانات الثانوية العامة في دولة قطر وخلود ارشيد، بحضور فراس دنان من سفارة دولة فلسطين لدى دولة قطر،

كما اطّلع أبو الرب على سير الامتحانات والإجراءات المتبعة داخل القاعات، واستمع إلى شرح حول الترتيبات الفنية والإدارية المعتمدة لضمان توفير البيئة المناسبة لعقد الامتحانات وفق الأصول المعمول بها من قبل وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية.

وفي سلطنة عمان، بدأ طلبة المحافظات الجنوبية في الخارج تقديم الدورة الأولى لامتحانات الثانوية العامة بمقر السفارة الفلسطينية بالعاصمة مسقط.

وكانت السفارة قد أتمت استعداداتها الكاملة لعقد الامتحانات، إذ عبر أولياء الأمور عن رضاهم من مستوى التنظيم العالي وسلاسة الإجراءات والاعتناء بكافة التفاصيل لتأمين بيئة امتحانية مثالية.

أما في سفارة دولة فلسطين لدى جمهورية أوزبكستان وقيرغيزيا، انطلقت الدورة الأولى لامتحانات الثانوية العامة للطلبة الذين تم إجلائهم من قطاع غزة نتيجة لحرب الإبادة الجماعية، والمتواجدين في جمهورية أوزبكستان.

وتفقد السفير وائل البطريخي، سير الامتحان الذي عقد بمقر السفارة، متمنياً لهم النجاح والتفوق ليتمكنوا من العودة إلى فلسطين وقطاع غزة.

كما انطلقت الامتحانات في العاصمة الكازاخستانية أستانا، وأشرف على سيرها السفير أبو زيد، إلى جانب السكرتير الثاني ومسؤول الشؤون القنصلية والإدارية في السفارة حازم فرج زويد.

وأفادت السفارة، أن هذه الامتحانات مخصصة للطلبة الذين تم إجلاؤهم من قطاع غزة بسبب الحرب الإسرائيلية المتواصلة على القطاع.

وتقدم للامتحانات هذا العام أربعة طلاب وطالبات من أبناء الأسر الفلسطينية التي تم إجلاؤها إلى جمهورية كازاخستان، وهم: إيناس حسام أبو صفية، وماريا أحمد حمدي المصري، وجهاد أحمد حمدي المصري، وياسين ناظم سليمان أبو الجديان.

وفي الإمارات، تقدم 51 طالباً وطالبة من أبناء قطاع غزة لأداء الامتحانات تحت إشراف سفارة دولة فلسطين في أبوظبي، وبالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية والجهات الإماراتية المختصة.

ويتوزع الطلبة على كل من مقر السفارة في أبوظبي، ومدينة الإمارات الإنسانية، وأحد مستشفيات أبوظبي، وهم جزءا من 1941 طالباً وطالبة من أبناء قطاع غزة ممن يتقدمون لامتحانات الثانوية العامة هذا العام عبر 46 سفارة وبعثة دبلوماسية لدولة فلسطين حول العالم.

أكد دعم وتعزيز حماية إرثها التاريخي وصولا لتسجيلها على قائمة التراث العالمي ودعا إلى زيارة المواقع التاريخية وتعزيز حضورها الوطني والإنساني

مصطفى من سبسطية: شعبنا باق على أرضه ومحاولات تحويل الاحتلال إلى مشروع تطهير عرقي ستفشل كما فشلت سابقاتها

«السياحة والآثار» أعدّت ملف ترشيح سبسطية للإدراج على قائمة التراث العالمي

نابلس- الحياة الجديدة- زار رئيس الوزراء محمد مصطفى، أمس السبت، بلدة سبسطية بمحافظة نابلس، يرافقه عدد من الوزراء، بحضور محافظ نابلس غسان دغلس، وشخصيات رسمية وشعبية، ورؤساء بلديات ومجالس محلية، وممثلي المؤسسات والفعاليات الوطنية في البلدة والمحافظة، وذلك تأكيدا على دعم صمود البلدة التي تتعرض لاستهداف متواصل من الاحتلال ومستعمريه، ورسالة سياسية ووطنية تؤكد التمسك بالأرض والتراث والهوية الفلسطينية.

وأكد رئيس الوزراء، وقوف القيادة والحكومة إلى جانب أبناء شعبنا في كل أماكن وجودهم، ودعم صمودهم في مواجهة سياسات الاحتلال الهادفة إلى اقتلاع الإنسان الفلسطيني واستهداف وجوده الوطني والتاريخي.

وأشار إلى أن سبسطية ليست مجرد موقع أثري، بل نموذج فلسطيني حي للصمود والعمل والبناء والتحدي، ورسالة بأن هذا الشعب متمسك بتاريخه ومستقبله رغم كل التحديات.

وأضاف أن ما يجري لا يقتصر على السيطرة على الأرض، بل يأتي ضمن محاولات متسارعة لتحويل الاحتلال إلى مشروع تطهير عرقي، مستغلا الظروف والتطورات الجارية، إلا أن هذه المحاولات لن تنجح.

وتابع رئيس الوزراء: «اعتقد الاحتلال أن ما يحدث في غزة سيمنحه فرصة لفرض وقائع جديدة، لكن خاب أمله، فغزة صمدت رغم حجم الدمار والقتل والتجويع والتهجير والمعاناة، كما صمدت القدس، وستصمد سبسطية، وسيبقى شعبنا متمسكا بحقوقه الوطنية والتاريخية».

وشدد على أهمية حماية الإرث الحضاري والتاريخي الفلسطيني، مؤكداً دعم الحكومة الكامل للجهود الوطنية الرامية إلى تسجيل بلدة سبسطية على قائمة التراث العالمي لدى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، داعياً المؤسسات الوطنية والمجتمع المحلي وأبناء شعبنا إلى دعم هذا المسار، باعتباره خطوة استراتيجية لحماية الموقع من محاولات الاستهداف والعزل والتهويد.

كما دعا رئيس الوزراء أبناء شعبنا في الوطن والشتات إلى زيارة المواقع التاريخية، وفي مقدمتها سبسطية، لما يشكله ذلك من دعم مباشر لصمود الأهالي، وتعزيز حضور الرواية الفلسطينية، والحفاظ على الموروث الثقافي الوطني.

وتخللت الجولة مراسم رفع سارية العلم الفلسطيني وسط البلدة، في مشهد وطني يعكس التمسك بالسيادة والهوية الوطنية، كما تم عرض فيلم تعريفي حول تاريخ البلدة وأهميتها الحضارية، إضافة لزيارة المتحف والمواقع الأثرية فيها.

وفي ختام الجولة، التقى رئيس الوزراء فعاليات البلدة وعددا من رؤساء البلديات والمجالس القروية في محافظة نابلس، واستمع إلى أبرز احتياجاتهم والتحديات التي تواجههم، مؤكدا استمرار الحكومة في تقديم مختلف أشكال الدعم الممكن لتعزيز صمود المواطنين وتطوير الخدمات والبنية التحتية.

وأكد أن الحكومة ستواصل العمل مع مختلف الجهات ذات العلاقة لحماية المناطق المستهدفة وتعزيز التنمية فيها، باعتبار ذلك جزءا من معركة الصمود الوطني.

وتُعد بلدة سبسطية واحدة من أهم المواقع الأثرية الفلسطينية وأكثرها غنىً وتنوعاً، إذ يمتد تاريخها لأكثر من خمسة آلاف عام، وشهدت تعاقب حضارات متعددة تركت بصماتها المعمارية والثقافية على الموقع.

وخلال السنوات الماضية، نفذت وزارة السياحة والآثار عددا من المشاريع الحيوية التي أسهمت في تطوير البلدة والحفاظ على مكوناتها الأثرية وتعزيز حضورها السياحي والثقافي.

ونظراً للأهمية الكبرى للموقع وما يتعرض له من استهداف مباشر ومحاولات عزله عن محيطه الفلسطيني، أعدّت وزارة السياحة والآثار بالتعاون مع ووزارة الخارجية والمغتربين ملف ترشيح سبسطية للإدراج على قائمة التراث العالمي المهدد بالخطر لدى منظمة «اليونسكو»، وتم تسليم الملف مطلع شهر نيسان الماضي عبر مندوبية فلسطين لدى المنظمة.

ومن المقرر أن يناقش ملف الترشيح خلال أعمال لجنة التراث العالمي المزمع عقدها خلال الفترة من 19 إلى 29 تموز المقبل في كوريا الجنوبية.

ويُنتظر أن يشكل إدراج سبسطية على قائمة التراث العالمي خطوة مهمة نحو توفير حماية دولية للموقع وهويته الفلسطينية، وتعزيز حضوره على الخارطة الثقافية والسياحية العالمية، واستقطاب مزيد من الاهتمام الدولي والمشاريع التطويرية، بما ينعكس إيجاباً على البلدة وسكانها.

6.2 مليون لاجئ فلسطيني يتوزعون على 58 مخيما

في اليوم العالمي للاجئين.. فلسطين تحذر من مخاطر التهجير القسري وتؤكد أن قضية اللاجئين لن تُطوى

رام الله- الحياة الجديدة- وفا- أكدت دولة فلسطين أن قضية اللاجئين الفلسطينيين ستبقى جوهر القضية الفلسطينية وأحد أبرز الشواهد التاريخية على الظلم المستمر الذي لحق بالشعب الفلسطيني منذ نكبة عام 1948، والتي أدت إلى اقتلاع وتشريد مئات الآلاف من الفلسطينيين من ديارهم وأراضيهم.

وجاء في بيان صادر عن وزارة الخارجية والمغتربين، أمس السبت، لمناسبة اليوم العالمي للاجئين، إنه بعد مرور أكثر من سبعة عقود، لا يزال ملايين اللاجئين الفلسطينيين يعيشون في مخيمات اللجوء والشتات، محرومين من حقهم غير القابل للتصرف في العودة إلى ديارهم واستعادة ممتلكاتهم، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وأضاف البيان أن إحياء هذا اليوم يأتي في ظل استمرار العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني وما خلفه من موجات تهجير ونزوح قسري غير مسبوقة، خاصة في قطاع غزة، حيث تعرضت الغالبية العظمى من السكان للتهجير المتكرر، وتدمير المنازل والأحياء السكنية والبنية التحتية المدنية، في مشهد يعيد إلى الأذهان المأساة التاريخية التي عاشها الشعب الفلسطيني عام 1948.

وتابع: كما تتواصل في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، سياسات الاستيطان والضم والاستيلاء على الأراضي وهدم المنازل والتهجير القسري، لا سيما في المخيمات الفلسطينية التي شهدت خلال الأشهر الماضية عدواناً عسكرياً واسع النطاق أدى إلى تهجير آلاف الفلسطينيين، في محاولة لفرض وقائع ديمغرافية وجغرافية جديدة بالقوة.

وأكدت دولة فلسطين أن ما يتعرض له الشعب الفلسطيني اليوم لا يمكن فصله عن السياق التاريخي المستمر لسياسات الاقتلاع والتهجير والإحلال الاستعماري التي مورست بحقه على مدى عقود، كما جددت رفضها القاطع لجميع المخططات الرامية إلى فرض التهجير القسري أو إعادة توطين الفلسطينيين خارج أرضهم، أو التعامل مع النزوح الحالي باعتباره واقعاً دائماً يمكن البناء عليه سياسياً أو قانونياً.

وفي هذا السياق، شدد البيان على أن قضية اللاجئين الفلسطينيين ليست قضية إنسانية أو إغاثية فحسب، بل هي قضية سياسية وقانونية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني للأرض الفلسطينية المحتلة.

كما أكد أنه لا يمكن معالجة معاناة اللاجئين الفلسطينيين من خلال حلول مؤقتة أو ترتيبات إنسانية تتجاوز حقوقهم الثابتة، وإنما عبر معالجة جذور القضية وإنهاء الظلم التاريخي الواقع عليهم، بما يضمن إعمال حقوقهم المشروعة، وفي مقدمتها حق العودة والتعويض، وفقاً للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

وحذرت دولة فلسطين من خطورة محاولات التعامل مع التهجير القسري والنزوح الجماعي الذي يشهده الشعب الفلسطيني باعتباره أمراً واقعاً، مؤكدة أن أي سياسات أو إجراءات تستهدف تفريغ الأرض الفلسطينية من سكانها أو فرض التهجير الدائم أو المؤقت عليهم تشكل انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وتستوجب المساءلة والمحاسبة.

ودعت المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته القانونية والأخلاقية، واتخاذ إجراءات عملية وفعالة لضمان حماية الشعب الفلسطيني ومنع تهجيره القسري، وتنفيذ الالتزامات التي أكدتها محكمة العدل الدولية بشأن عدم الاعتراف بالأوضاع غير القانونية الناشئة عن الاحتلال وعدم تقديم المساعدة في استدامتها.

كذلك، جددت دولة فلسطين دعمها الكامل لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، باعتبارها تجسيداً للمسؤولية الدولية تجاه اللاجئين الفلسطينيين وشاهداً أممياً على نكبتهم المستمرة، مؤكدة أن أي استهداف لولاية الوكالة أو محاولات تقويض دورها أو استبدالها لن يغير من الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين أو ينتقص من حقوقهم الثابتة وغير القابلة للتصرف.

وتوجهت دولة فلسطين، في هذا اليوم، بالتحية إلى أبناء شعبها في مخيمات اللجوء والشتات وفي أماكن النزوح داخل الوطن، وحيت صمودهم وتمسكهم بحقوقهم الوطنية والتاريخية. كما أكدت أن حق العودة حق فردي وجماعي غير قابل للتصرف ولا يسقط بالتقادم، وأن الشعب الفلسطيني سيواصل نضاله المشروع من أجل الحرية والاستقلال وإنهاء الاحتلال وتجسيد دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية، بما يضمن تحقيق حل عادل وشامل لقضية اللاجئين الفلسطينيين وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وفي السياق قال عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، رئيس دائرة شؤون اللاجئين أحمد أبو هولي، إن اللاجئين يمثلون 42٪ من سكان دولة فلسطين، في حين يبلغ عدد اللاجئين المسجلين لدى الأونروا قرابة 6.2 ملايين لاجئ يتوزعون على 58 مخيماً رسمياً.

وأضاف أبو هولي، في بيان أمس السبت، لمناسبة اليوم العالمي للاجئين، إلى ارتقاء أكثر من 171 ألف شهيد منذ نكبة عام 1948، من بينهم 74,176 شهيداً منذ السابع من تشرين الأول 2023؛ يتوزعون بين 72,996 شهيداً في قطاع غزة و1,180 شهيداً في الضفة الغربية، مع وجود 11 ألف مفقود تحت الأنقاض، لافتا إلى أن عدد الفلسطينيين في العالم بلغ نحو 15.5 مليون نسمة.

وأكد، أن قضية اللجوء الفلسطيني تمثل القضية الإنسانية والحقوقية الأطول والأكثر عمقاً في التاريخ الحديث، مبيناً أن شعبنا يدخل عاماً جديداً من الظلم الممنهج وسط استمرار حرب الإبادة الجماعية المتواصلة.

وأضاف أبو هولي، أن الأوضاع الراهنة تجاوزت حدود الكوارث الإنسانية التقليدية، لاسيما في ظل الاستهداف المباشر والممنهج للوجود الفلسطيني وبنيته التحتية والاجتماعية في كافة مخيمات اللجوء وأماكن الشتات.

وأشار إلى أن مخيمات اللجوء في قطاع غزة ومخيمات شمال الضفة الغربية تواجه فصلاً تدميرياً وحرب إبادة غير مسبوقة؛ حيث يتعرض أهلنا في القطاع لقتل جماعي وحصار مطبق أدى إلى نزوح قسري متكرر طال نحو 1.9 مليون فلسطيني، في وقت تشهد فيه مخيمات شمال الضفة الغربية (جنين، طولكرم، نور شمس، وبلاطة) لعدوان عسكري ممتد منذ أكثر من عام أسفر عن تدمير كامل للبنى التحتية، وشبكات المياه، والبيوت، مما أسفر عن تهجير ونزوح أكثر من 40 ألف لاجئ من تلك المخيمات، في محاولة إسرائيلية واضحة لتقويض رمزية المخيم كشاهد حي على حق العودة.

وحول خريطة النزوح الداخلي الكارثية بغزة، أوضح أن نحو مليون شخص يتركزون حالياً داخل 862 موقعاً ونقطة نزوح مبعثرة وعشوائية؛ حيث تستوعب محافظة خان يونس الكتلة الأكبر بنحو 391 ألف نازح في 214 موقعاً، تليها دير البلح بالمحافظة الوسطى بحوالي 96 ألف نازح في 94 موقعاً، ثم غزة والشمال بـ 25 ألف عائلة نازحة في منشآت مؤقتة ومدمّرة، بينما تنحسر الكتلة في رفح لتقتصر على 500 عائلة نازحة في مناطق محاصرة ومعزولة.

وتابع أن البيئة المعيشية في مخيمات ومواقع النزوح تحولت إلى منطقة خطر حقيقي على الحياة جراء تعمد الاحتلال تدمير 90٪ من شبكات المياه والصرف الصحي، مما تسبب في انتشار مخيف للأوبئة والأمراض الجلدية والتهاب الكبد الوبائي، بالتوازي مع مجاعة حادة واعتداءات مستمرة أجبرت 90٪ من النازحين على الاعتماد الكلي على معونات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» المقلصة.

وحذر أبو هولي من التحديات الوجودية الراهنة التي تواجه اللاجئين والوكالة معاً؛ جراء الاستهداف الإسرائيلي المباشر للشرعية القانونية للأونروا ومحاولات حظر عملها بالكامل، وقصف مقراتها الرسمية ومدارسها التي تؤوي النازحين، والضغط السياسي الدولي لتجفيف منابع تمويلها، بهدف إنهاء تفويضها الدولي الممنوح لها وفق القرار الأممي 302 لتصفية قضية اللاجئين وإنهاء الشاهد الدولي عليها.

وطالب أبو هولي المجتمع الدولي، ومؤسسات الأمم المتحدة، والقوى الفاعلة عالمياً، بالتدخل الفوري والجاد لرفع هذا الظلم التاريخي الواقع على الشعب الفلسطيني وتحقيق العدالة الغائبة منذ 78 عاماً من اللجوء والنكبة المستمرة ودعم الاونروا مالياً وسياسيا لاستمرارية خدماتها المنقذة للحياة لملايين اللاجئين الفلسطينيين، مؤكداً أن الاستقرار والأمن في المنطقة لن يتحققا إلا بالوقف الفوري لحرب الإبادة، وإنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس، وضمان تطبيق حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم التي هُجروا منها والتعويض طبقاً للقرار الأممي رقم 194.